

أثر التنظيم القانوني على التنمية الصناعية

في الدول النفطية الريعية

دراسة تطبيقية عن دولة الامارات العربية المتحدة

دكتور

مجدي محمود شهاب

قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

مقدمة :

كغيرها من الدول النامية سعت دولة الإمارات العربية إلى تنويع مصادر الدخل القومي من خلال خلق قاعدة إنتاجية لها صفة الاستمرارية والنمو. وقد ارتأى متخذو القرار أن التصنيع والتنمية الصناعية هما المدخل الرئيسي لاجداث التغيير الهيكلي في الاقتصاد القومي وتنويع مصادر الدخل القومي بعيدا عن النفط .

وبالرغم من توفر العوائد النفطية المتمثلة في النقد الأجنبي، والتي ساهمت بصورة فعالة في التحديث والتحول الاقتصادي الهيكلي النسبي من خلال محاولة تنبئة بعض القطاعات الانتاجية. إلا أن التصنيع كوسيلة لعلاج المشكلات الاقتصادية لم يكن يعطي الأولوية، وذلك نتيجة غياب الحاجة الملحة لاعتباره مصدرا أساسيا لزيادة الدخل القومي الحقيقي . وخلق فرص التشغيل . والمساهمة في رفع مستوى المعيشة وذلك مثل حال أغلب الدول النامية .

فتراكم العوائد النفطية ساهم في تعجيل التحديث ورفع مستوى معيشة الأفراد. فالدخل الفردي المرتفعة رفعت القوة الشرائية لدى السكان وشجعت على زيادة الاستيراد من السلع الصناعية سواء للاغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية . كما أن صفر حجم السكان وقلة الأيدي العاملة نفت مشكلة البطالة فلم تفسح قضية خلق فرص التشغيل للعامة العاطلة مشكلة لدى متخذي القرار فجعلهم يتخذوا قرار الاستثمار الصناعي كوسيلة لخلق فرص عمل جديدة .

بضأن إلى ماسبق ان طبيعة القطاع الخاص في الدولة وخصيته التجارية شجعت الأنشطة الخدمية التجارية (الاستيراد والتصدير) ، والمضاربة المقاربة ، والاستثمار في قطاع الخدمات مما حرم الاقتصاد من وجود المنظم المحلي القادر على اقتناص فرص الاستثمار الصناعي .

لذلك فإن تجربة التصنيع في دولة الإمارات تعتبر حديثة بالرغم من وجود بعض الصناعات الخربية القديمة، كانت تمكس طبيعة الموارد المتاحة واحتياجات الانسانية البسيطة .

فالمشكلة التي جعلت دولة الإمارات تفتت في الاعتماد على مصدر واحد وناضب للدخل وهذا لن يكون لصالح الاجيال القادمة ولو لم يمكن النفط سلعة ناضبة لما سمعت الدول النفطية ان تتحمل عناء البحث عن مصدر آخر للدخل القرمي أكثر ضمانا واستمرارية . لذلك فإن الرغبة في تنويع مصادر الدخل وخلق مصدر متجدد ودائم بعيدا عن الاعتماد الكبير على سلعة قابلة للنفاذ حثت البحث عن استراتيجية تنموية به ، وكان التصنيع أحد الخيارات المتاحة . فخلت الجهود حديثا نحو قطاع الصناعات التحويلية بصفتها القطاع الأساسي الذي يجب أن يوفر علاجا جزئيا لبعض المشاكل الاقتصادية وينفع الاقتصاد إلى معان اقتصاديات الدول المتقدمة .

وبناء عليه محدث أهداف التصنيع في الدولة على أساس خلق التغير في البنية الاقتصادية ادي وللاذاع والجمال إلى ذلك المذكر المدعم ذاتيا والمتطور باستمرار وتناقض والمؤدي إلى إشغال أن أمثلة " ورؤ القومية بشرية كانت أم مادية (عبدالله المغجل : ١٩٨٥ ص ١٧٩) .

إن هلههدف استراتيجي صياغة أولويات تنموية جديدة محد فيها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة ، وما يتصل منها بالحفظ والاستراتيجيات التي تحكم وتوجه التوسع الاقتصادي .

إن تطور أي قطاع من القطاعات الانتاجية - ومنها القطاع الصناعي - لا بد وأن يتأثر بالمعددين الهياكلية والقوانين المنظمة ونماذج الحكومية التي تهتد إليها التنظيم

شؤون هذا القطاع أو تحفيز وتشجيع الأنشطة الخاصة به .

لذلك ، فإنه من خلال هذه الدراسة نحاول استعراض :

أهم هذه القوانين والتشريعات التي عنت بالجانب التنظيمي للقطاع الصناعي ، كذلك المتعلقة بتنظيم شؤون الصناعة وتخطيطها والتنسيق والتعاون بين مختلف المشاريع الصناعية .

القوانين التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على توسع وتطور الأنشطة الصناعية في الدولة كقوانين وسياسات الدعم واخرافز ، والسياسات التنموية التي تتعلق بتطوير البنية الأساسية ، وخلق وتطوير النظام الإداري والمؤسسي الخاص بالأنشطة الصناعية .

وذلك بهدف تحديد مدى مساهمة هذه التشريعات في التنمية

الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة .

ويجدر الاشارة اننا تخيرنا دولة الامارات العربية المتحدة

كنموذج للدول النفطية الريعية . ولكننا لانستطيع ان ندعي ان

النتائج التي يمكن ان نتوصل اليها تمتد لائر دول منطقة

الخليج العربي ، فبالرغم من اعتماد جميع هذه الدول على

النفط ، كمصدر أساسي للدخل الا ان هناك اختلافاً في مدى

الاستعداد لما يسمى " مرحلة ما بعد البترول " .

(Chehab. Magdi, 1985 p90) الأمر الذي يعكس بدوره على

تجارب التنمية الخاصة بكل دولة .

أولاً : التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم شؤون الصناعة

لا بد أن تكون لأي نشاط اقتصادي استراتيجية واضحة المعالم ومعدده الأهداف محكم سير هذا النشاط ومحدد وجهته وتكشف عن مواطن الضعف والقصور فيه والتي من الممكن أن تعرقل سير هذا النشاط . وكذلك مواطن القوة التي تساهم في تشجيع هذا النشاط ودفعه إلى الامام .

وهذه الاستراتيجية عادة ماتشمل الأهداف ووسائل تحقيقها . وعادة ماتترجم هذه الرسائل من خلال التشريعات والقوانين المتعددة التي تعني بالجوانب المختلفة ومحدد مسار التوسع والنمو في هذا النشاط . ونظرا لأهمية استراتيجية التصنيع في دعم وتشجيع الأنشطة الصناعية فستحاول في هذا الجزء دراسة مدى فعالية ودور القوانين الاتحادية والأجهزة التشريعية في الدولة في خلق وتكوين استراتيجية تصنيع متماسكة وفعاله بهدف تنمية القطاع الصناعي .

فالمهمة الأساسية لاستراتيجية التصنيع هي معاملة التعريف بالظروف الملائمة للتنمية الصناعية من خلال الكشف وتحديد الموارد القومية المتاحة لكي تستغل الاستغلال الأمثل وتوضع نقاط الضعف والاختناقات التي قد تعوق انتاجية القطاع الصناعي . فاستراتيجية التصنيع تحدد أهداف المجتمع وتصرفها في صورة أهداف اقتصادية عامة ثم ترجمها إلى أهداف استراتيجية خاصة يمكن ادارتها وتحقيقها باستخدام المصادر الطبيعية المتاحة وضمن القيود المفروضة (Sachs & Laski : 1961 P. 40) . ثم بعد ذلك تنتقل الاستراتيجية إلى تقديم السياسات والبرامج الخاصة لتحقيق مجموعة الأهداف المقترحة .

في دولة الإمارات ، حيث يصعب التحدث عن استراتيجية للتنمية شاملة ومعددة المعالم ، فإن الحديث عن استراتيجية واضحة ومعددة للتنمية الصناعية لن يشذ عن هذه

الحقيقة . منذ نشأة دولة الإمارات كوحدة سياسية عام ١٩٧١ هناك لجان متميزتان فيما يتعلق بتنظيم وتشريع الأنشطة الاقتصادية (عبدالله : ١٩٨٥ ، ص ٢٤) :

- فالفترة منذ الاستقلال حتى نهاية السبعينات تميزت بالقصر في التشريعات والقوانين الحكومية وغياب أنظمة أو سياسات تحكم وتنظم الأنشطة الاقتصادية على مستوى الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية . فالاستثمارات وفي مختلف الأنشطة تتم تقريبا بدون أي إطار تشريعي اقتصادي رسمي (World Bank : 1983, P. 51) . وكانت النتيجة غياب أي شكل من أشكال التنسيق والتنظيم فيما بين السياسات والقرارات الاستثمارية المختلفة مما أدى إلى ازدواجية في المشروعات وسيادة أنشطة ذات كفاءة اقتصادية محدودة .

- المرحلة الثانية ، والتي بدأت منذ بداية الثمانينات ، فإن أهم ما ميزها هو رغبة صانعي القرار في تبني سياسة اقتصادية عقلانية ، فظهرت تبعا لذلك الدعوة إلى ضرورة التأكيد على الأهداف الأولية لأي نشاط اقتصادي وتحديد السياسات والأنظمة التي ستساهم في صياغة استراتيجية للتنمية متسارعة وشاملة تركز على أهمية تخطيط وتنظيم الأنشطة الاقتصادية من أجل تحقيق مستوى معقول من التنسيق والتعاون بين هذه الأنشطة على المستوى الاتحادي .

ونظرا لاعتماد التصنيع كنشاط انتاجي هام وضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة واهتمام الحكومة البالغ به من خلال مساهمتها المباشرة في الاستثمار في هذا القطاع بفردتها ودرجة أقل بجانب القطاع الخاص ، فقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة تنظيم وتحديد السياسات التي ستحكم وتحدد مسار هذا النشاط في الدولة ، فست تبعا لذلك القوانين الاتحادية والمراسيم الرئاسية والوزارية الخاصة بتنظيم شؤون الصناعة .

ومن خلال تبني هذه القوانين والمراسيم الاتحادية والوزارية يمكن الوقوف على أهداف ومسار التنمية الصناعية لدولة الإمارات ، بالرغم من أن أغلب هذه القوانين لم تنفذ ومعناها لم يقر .

(١ - ١) الخطة الخمسية للتنمية في دولة الإمارات :

يعتبر التخطيط الأداة الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وينظر إليه على أنه شرط ضروري لتحقيق النمر المتوازن بصورة عامة وتميز النمر الصناعي بصورة خاصة . كما أنه يعتبر الوسيلة القادرة على تحقيق الترابط والتداخل بين القطاعات الانتاجية المختلفة . وبصفة خاصة فإن تخطيط الأنشطة الصناعية يساعد على التعرف على العوامل التي تميز وتشجع الصناعة وتلك التي تعوق وتثقل النمر في القطاع الصناعي ، رغبة في تحديثها ومحاولة التأثير فيها .

وبالنسبة لدولة الإمارات ، فإن تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما تشمل من صياغة موحدة للسياسات التجارية والضريبية والجمركية وتحديد مفصل لسياسات النعم والحوافز كلها أمور ضرورية لوضع استراتيجية صناعية شاملة ومتناسكة على المستوى العام . وقد ادرك متخذو القرار هذه الحقيقة منذ عام ١٩٧٣ عندما بدأت السياسة الاقتصادية القومية للدولة تأخذ شكلها الموضوعي . فإتشاء وزارة التخطيط في عام ١٩٧٢ وماتبها من تعيين للمجلس القومي للتخطيط في عام ١٩٧٣ دليل على أهمية ذلك . وجاء القانون الاتحادي رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ ليكون أول من أشار إلى الحاجة إلى خطة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة وشاملة * والتي يجب أن تعزز وتدعم بالجهود القومية والموارد العامة والخاصة * (الجريدة الرسمية ، مجلد ١ ، ص ٤٥٤) ، وتبع ذلك إنشاء مجلس التخطيط القومي من أجل * رسم وصياغة الأهداف القومية العامة لتحقيق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية الشاملة طبقاً للاستراتيجية العامة للدولة، واعتماداً على توفر الموارد المالية والخبرة التكنولوجية، وتيرة العمل، وتبعاً لقابلية التنفيذ (الفقرة ٥ من القانون الاتحادي رقم ٣ لعام ١٩٧٣: ص ٦٥٤٦).

ومنذ عام ١٩٨٠ تكررت الدعوات إلى أهمية التخطيط والتنسيق فيما بين السياسات الاقتصادية كشرط ضروري للتنمية وأن السبب في ظهور المشاكل والاختناقات التي طادت في مرحلة السبعينات والتي أضرت بمسيرة النمو يمكن إرجاعها إلى غياب السياسات والأنظمة التي تحكم سير الأنشطة الاقتصادية والانتقال إلى التخطيط وتنسيق الجهود فيما بين إمارات الدولة.

وبناءً على ذلك، أعدت وزارة التخطيط الاتحادية من خلال المجلس القومي للتخطيط تصوراً لخطة خمسية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥.

وبالرغم من أن هذه الخطة تعتبر خطوة إيجابية في اتجاه تنظيم الأنشطة الاقتصادية الانتاجية والخدمية في الدولة، وأنها قدمت تصوراً شاملاً لطبيعة هذه الأنشطة ومدى ملامحتها للواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، إلا أن الخطة لم يعادق عليها وبالتالي لم تنفذ. وهناك في الواقع الكثير من الأسباب التي أدت إلى عدم الالتزام بما جاء في الخطة الخمسية وتنفيذ بنودها، ومنها:

- أن الحكومات المحلية للإمارات لم تكن ترغب في التنازل عن سلطاتها في الأمور التي ينظر إليها على أنها حيوية ووجودية بالنسبة لهذه الإمارات، خصوصاً القضايا المتعلقة بتخطيط الاستثمار وتوحيد الأنظمة والقوانين المعمول بها.
- غياب الاتفاق المبني فيما بين الإمارات على أهداف التنمية والاستراتيجيات المقترحة، مما عزز التضارب فيما بين الأجهزة البيروقراطية على مستوى الحكومات المحلية.

واخكومة الاتحادية بساهم في تعقيد صياغة مثل هذه الاستراتيجيةا وصعوبة تنفيذ القرارات الخاصة بسياسات التنظيم والتنسيق للأشكطة الاقتصادية .

- علم الاتفاق فيما بين الإمارات في تلك المرحلة على تمويل الميزانية الاتحادية بما كان له تأثير سلبي على صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية .

- استقلالية أنشطة القطاع النفطي وغياب التنبؤات الرسمية حول طبيعة وسير هذه الأنشطة بما جعل عملية التنبؤ بمسار النشاط الاقتصادي غير ممكنة في ظل غياب البيانات والمعلومات الخاصة بسير نشاط القطاع الديناميكي في الاقتصاد .

كل هذه العوامل جعلت من الصعوبة بئكان تقديم تصور شامل ودقيق حول استراتيجية التنمية الاقتصادية بصورة عامة واستراتيجيات التنمية القطاعية بصورة خاصة ، بما أعاق أي رغبة في التخطيط والتنسيق على مستوى الدولة ككل . وحيث أن اخكومة الاتحادية لاحتك السلطة القاطعة على اخكومات المحلية التي تسطر على ثرواتها الطبيعية وتستقل في قراراتها ضمن هذه المعطيات الانتاجية ، فإن أي من الأنشطة التخطيطية لم يحالفها الترفيق " البنك الدولي : ١٩٨٣ ، ص ٥٢ . "

بضاف إلى ما سبق حالة التدهور في السرق النفطية العالمية والتراجع في أسعار النفط وبالتالي الموائد المالية في بداية الثمانينات مما ساهم في غياب الرغبة وصعوبة الالتزام ببرامج التخطيط وإعطاء مبرر مقبول لعدم الالتزام وتنفيذ ماورد في الخطة .

إن هذا قد يكون عيبا في الخطة نفسها بعدم تمتعها بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في الظروف خصوصا تلك المتعلقة بالموائد النفطية ، في حين أن من أهم مبادئ الخطة المرونة والقابلية للاستجابة للظروف الطارئة ، وإيجاد البدائل المناسبة في الأوقات

المناسبة . فالخطة " يجب أن تكون مرنة بحيث تسمح لتخذي القرار والاقتصاديين مراجعة الظروف المتغيرة " كوتس وماكلان : ١٩٨٧ ، ص ٣٧) .

وعاب على خطة الإمارات الخمسية أيضا عدم واقعتها . فعلى سبيل المثال قدمت الخطة تصورا لحجم الاستثمار الكلي يصل إلى ١٧،١٢٨ مليون درهم ، يقدم منه القطاع الخاص نسبة ١٧،٧٪ ، في حين تقدم الحكومات المعلبة حالي ١٢٢،١٧٨ مليون درهم بنسبة ٧١٪ من مجموع الاستثمارات وتكفل الحكومة الاتحادية بباقي الـ ١٠،٨٪ .

وتبعاً لذلك فإن تنفيذ مثل هذه الاستثمارات سيهم في تفاقم التوزيع غير العادل للبرامج التنموية فيما بين الإمارات المختلفة ويزدي إلى تركيز الأنشطة الاقتصادية بما فيها الأنشطة الصناعية ذات الكثافة الرأسالية والاحجام الكبيرة في الإمارات ذات الموائد النفطية المرتفعة وهي في الغالب التي التزمت بتنفيذ بعض البرامج التي وردت في الخطة مما أدى إلى عدم الالتزام بأحد شروط الخطة وهو التوزيع الاقليمي المتوازن والعادل للمشروعات الصناعية من أجل تحقيق النمو الاقليمي المتوازن .

وبصورة عامة يمكن القول أن جهود التنمية الاقتصادية في الإمارات استمرت بدون إطار متعارف عليه يحكم سير الأنشطة مما أدى إلى ازديادية الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والكبيرة على حد سواء ، وتفاقم مشكلة الطاقات الاتاجية المادية المعطلة وتبيد في استخدام الموارد الطبيعية (البنك الدولي : ١٩٨٣ ، ص ٥٢) .

(١ - ٢) قضية التصنيع في الخطة الخمسية :

أشارت الخطة الخمسية لدولة الإمارات إلى أهمية تبني استراتيجية تصنيع شاملة خصصا في ظل وجود المشاكل والاختناقات والقصور الذي صاحب فترة الطفرة النفطية

وارجعت الخطة هذا القصور إلى غياب التخطيط وعدم توفر السياسات والاستراتيجيات المحددة والصريحة . لذلك سمت الخطة إلى طرح بعض المبادئ الأساسية اللازمة للتنمية الصناعية في الدولة . فقد حددت الأهداف العامة لاستراتيجية التصنيع وفصلت الأهداف القطاعية والوسائل الممكنة لتحقيق هذه الأهداف ، بالإضافة إلى ذلك ، فإنها أوضحت بعض الأولويات الاستثمارية على المستوى القطاعي ، واقترحت ضرورة تبني سياسة دعم وتحفيز فعالة لتشجيع مثل هذه الاستثمارات ، وجذب استثمارات القطاع الخاص .

كما أكدت الخطة على ضرورة أن ترتفع مساهمة الصناعة في الدخل القومي بما ييسر الناتج المحلي الإجمالي من ٣٥٪ في عام ١٩٨٠ إلى ١٠٪ في عام ١٩٨٥ ، واقترحت تبعا لذلك برنامجا استثماريا حدد فيه حجم رأس المال الواجب استثماره وحجم العمالة الواجب توظيفها .

إن الخاصية الرئيسية لهذه الاستراتيجية كما وردت في الخطة هي التركيز على الصناعات التنتية ذات الأحجام والكثافة الرأسمالية الكبيرة (الصناعات البتروكيميائية - تسيليل الغاز - الصناعات المعدنية) . وقد اقترحت حصص كل من هذه الصناعات في رأس المال ، والعمالة ، مستوى الإنتاج ، والتبسة المضافة كما هو موضح في الجدول (١) .

ولضمان فعالية التنفيذ وحسن أداء برنامج الخطة في قيام ، وتنظيم شؤون الصناعة ، أقرت الخطة بضرورة وجود أجهزة ومؤسسات التنفيذ الفعالة والدائمة تكون مسؤوليتها تنظيم شؤون الصناعة على مستوى الدولة ككل . كما أقرت الخطة أيضا بضرورة اعطاء أهمية خاصة لمراكز التدريب الفنية والمهنية ومراكز البحث العلمي وأهمية دور أجهزة التسريل المتخصصة في دعم عملية التنمية الصناعية .

وبما أن الخطة بأكملها لم ترق وتنفذ - كما سلفنا - فإن الجانب الخاص باستراتيجية

التنمية الصناعية لم يتم الالتزام به - وكما موضح في جدول (١) فالبرامج الاستثمارية المقترحة لم يؤخذ بها حيث أن هناك فارقاً واضحاً فيما اقترحتة الخطة ومانفذ بالفعل .

وقد يكون السبب الرئيسي لعدم فعالية هذه الاستراتيجية والقصور في تنفيذها راجع إلى غياب الجهاز المركزي القوي على مستوى الدولة الاتحادية والمتراكم مع وجود أجهزة حكومية محلية قوية على مستوى الإمارات . كما أن غياب التنسيق واستقلالية القرار المحلي فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الهيمنة قد ساهم في عرقلة تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية وأفاق محارلة-التقريب والتعاون في تبني السياسات الموحدة في القضايا الرئيسية التي تتعلق بالاقتصاد .

وحيث أن لكل إمارة الحق في السيطرة على مواردها الطبيعية والاستقلالية في تنفيذ السياسات والقرارات المتعلقة بهذه الموارد كالسياسات النفطية (الامتياز - التنقيب - التسمير - الانتاج ... الخ) . واستقلالية كل إمارة بالسياسات الخاصة بالضرائب والأنظمة الجمركية وتخطيط الأنشطة المحلية وقريل وتنفيذ المشاريع المحلية الكبيرة سواء الخاصة بالبنية التحتية أو الصناعية ، فمن المتوقع ألا يكون هناك فعالية في التنسيق أو التنفيذ للقرارات الاتحادية والاستراتيجيات التي تحكم الأنشطة الاقتصادية .

(١ - ٣) القانون الاتحادي في شأن تنظيم شؤون الصناعة

إن الغايات والأهداف العامة للتنمية الصناعية في دولة الإمارات مشتقة من الرغبة في خلق هيكل اقتصادي متطور وحيوي من خلال ترعيع مصادر الدخل القومي وضمان استمرار النمو والارتفاع في مستوى الدخل الفردي لمرحلة ما بعد نفاذ النفط .

لذلك فإنه في عام ١٩٧٢ منحت القوانين الاتحادية وزارة المالية والصناعة اللدر

الرئيسي بشأن تنظيم شؤون الصناعة وقد حددت طبيعة دور الوزارة في هذا الخصوص في عام ١٩٧٤ ، كما يلي : (المبردة الرسمية ، مجلد ١ ، ١٩٧٤ ، ص ٨٧٨) .

- تنسيق خطط التنمية الصناعية بالاتفاق مع الحكومات المعنية .
- تنفيذ المشاريع الصناعية وفقا لاستراتيجية الدولة العامة .
- تطوير وتفصيل الأنظمة والقوانين الخاصة بتنظيم شؤون الصناعة فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية الخاصة .
- اعداد دراسات الجدوى للمشاريع الجديدة وتطوير المشاريع القائمة .
- تطوير البرامج العلمية للتدريب الصناعي .

وفي عام ١٩٧٩ ، تم اصدار القانون الاتحادي رقم ١ لسنة ١٩٧٩ في شأن تنظيم الصناعة ، وتشكلت هيئة صناعية استشارية مؤلفة من وزير المالية والصناعة وكلاء الوزارات ذات الاختصاص ، بالإضافة إلى ممثل مواطن عن كل إمارة وأربعين من القطاع الخاص . ومهمة هذه الهيئة تتشمل في :

- دراسة طلبات إقامة المشروعات الصناعية والطلبات المقدمة بشأن منح التراخيص والحصول على مزايا الاعفاءات الجمركية والضريبية للمشروعات الصناعية ، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بسياسات التصنيع وتشجيع الاستثمار وتنظيم استثمار رأس المال العربي والاجنبي في الأنشطة الصناعية . (المادة ٤ من القانون) .

ويعتبر هذا القانون بالإضافة إلى القرار الوزاري رقم ٢٦٠ لعام ١٩٨٠ بمثابة أول قانون مهم عنى بصورة مباشرة بقضية التصنيع في دولة الإمارات . فقد قدم الإطار القانوني الأساسي للتنمية الصناعية في الدولة عن طريق تحديد الأجهزة المسؤولة عن تنظيم الأنشطة الصناعية وإصدار الرخص الصناعية، وتلك المسؤولة عن تنفيذ المشاريع ومراقبة اداؤها .

ومن خلال المواد المتعددة للفسون والقرار الوزاري بالإضافة إلى المبادرات الاتحادية المتعددة وخاصة بالأنشطة الصناعية يمكن اشتقاق أهداف التصنيع في دولة الامارات كما يلي :

- اعداد القاعدة الانتاجية التي ستكون للاقتصاد الوطني الحماية من مخاطر الاعتماد الكامل على الموائد النفطية وذلك بزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي.
- اعتبار التصنيع القوة الرئيسية الدافعة نحر التنوع والقطاع الرائد الذي سيركز الترابط الانتاجي فيما بين القطاعات بعد نشل القطاع النفطي في تحقيق مثل هذا الترابط .
- تشجيع التوسع في منتجات وأنشطة الصناعات التحويلية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة فعالة وخلق مصدر رئيسي للنقد الأجنبي . Feedstack
- استغلال الميزة النسبية للدولة المترتبة من توفر الطاقة الرخيصة وذلك بتشجيع الصناعات النفطية والصناعات ذات الكثافة في استخدام الطاقة كهدف لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة .
- تشجيع اخكرومة على المشاركة في تنفيذ المشاريع ذات الأبعاد الكبيرة والكثافة الرأسمالية وجذب الاستثمارات الخاصة إلى الأنشطة الانتاجية من خلال دخولها كشريك في المشاريع المختلطة .
- تقليص الاستثمارات الأجنبية الكاملة وتشجيع المشاريع المختلطة وبالأخص تلك التي تتطلب تكنولوجيا وخبرة متطورة وتواجه منافسة عالية في التسويق عالميا .
- وبناء على ذلك فقد اشترط القانون أن تكون المشاركة المحلية في أي مشروع صناعي لا تقل عن ٥١٪ من رأس مال المشروع .
- تشجيع العسالة الوطنية في الأنشطة الصناعية . وقد اشترط القانون على الأيقل

- عدد المواطنين العاملين في المشرع الصناعي عن ٢٥٪ من مجرّع العاملين .
 وللوزير بناء على توصية اللجنة أن يقرر اعفاء المشرع من هذا التقيّد أو خفض النسبة المشار إليها وذلك إذا لم يتوفر العدد الكافي من المواطنين (المادة ٣٣ من القانون) .
- ولأجل تحقيق هذه الأهداف ، فقد أقر صانعو القرار بأن الحاجة ماسة إلى ما يأتي :
- أهمية وجود مؤسسات المحاذية قوية تملك القدرة على تنظيم الأنشطة الصناعية .
 - ضرورة تقديم مسح شامل لما هو متاح من موارد طبيعية تصلح للصناعة .
 - توفير البنية الأساسية الملّامة اللازمة لتسهيل عملية النمر الصناعي مع الأخذ في الاعتبار أهمية تخصيص المناطق الصناعية الملّامة لأغراض التوسع الصناعي .
 - أهمية تبني سياسات ملائمة للدعم والحوافز التي تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالدولة والتي يصعب معها توحيد القوانين الجمركية وفرض الحماية في ظل تعدد وتشعب مداخل ومخارج الدولة واستقلالية السياسات الضريبية والجمركية لكل إمارة .
 - لذلك فإن سياسة الدعم المقترحة يجب ألاّ تتعدى تخصيص الأراضي الصناعية وتأجيرها بأسعار رمزية وتأجير المباني والورش بأسعار تشجيعية وتزوير الخدمات (الكهرباء ، المياه) أيضا بأسعار تشجيعية .
- بالإضافة إلى سهولة الحصول على القروض بشروط ميسرة والتفضيل في المشتريات الحكومية والاعفاءات الجمركية على المستورد من السلع الأثرية والرأسمالية والمصدر من الإنتاج .
- تشجيع إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة والمتروّقع أن تقدم المعونات المالية المناسبة من تمويل وقروض وماشابه ذلك للأنشطة الصناعية .
- وقد حدد القانون نوع الصناعات التي تتفق مع أهداف وأولويات الحكومة والتي يجب أن تشجع وتعطى الأولوية في الحصول على الدعم الحكومي .

وبالرغم من أن القانون أرسى الإطار العام والخطوط الرئيسية التي تهدف إلى تنظيم وتعزيز الأنشطة الصناعية في الدولة ككل إلا أنه فشل في توضيح المفهوم العام للتنمية الصناعية . كما أنه فشل في إيجاد أداة التنفيذ القادرة على التطبيق والتنسيق والتنظيم .

وهناك الكثير من العوامل التي حالت ولا تزال تحول دون تحقيق هذه الأهداف . فضعف القانون قد يكون موروثاً من غياب شموليته ، فالمادة ٢ من القانون تستثني جملة من المشروعات الصناعية الأساسية من الالتزام بمواد هذا القانون ، وهي :

١- المشروعات الصناعية التي تشتغل باستخراج البترول وتكريره أو باستخراج أو تنقية أو اسالة الغاز الطبيعي أو الغازات البترولية أو باستخراج الحامات المعدنية وتتبعها واعدادها للصناعة .

٢- المشروعات الصناعية التي لا يزيد رأسمالها الثابت على ٢٥٠.٠٠٠ ر.د التي لا يزيد عدد العاملين فيها على عشرة أشخاص أو التي تستخدم قوة محرك لا تزيد على خمسة حصنة .

٣- مشروعات الامتياز التي تنظمها قوانين خاصة أو التي تسري في شأنها معاهدة أو اتفاقية تكون الدولة طرفاً فيها .

٤- مشروعات الخطة العامة للدولة التي تتولى الحكومة الاتحادية تنفيذها .

إن استثناء مثل هذه المشاريع والتي تشكل النسبة الكبرى من مشاريع الأنشطة الصناعية كان له أكبر الأثر في عدم فعالية وعدم تطبيق هذا القانون .

كما أنه يلاحظ أن القانون أهمل الأهداف القطاعية الأساسية المميزة للتنمية الصناعية مثل وفورات الحجم الكبير ، المتطلبات من العمالة والتكنولوجيا ، الحاجات من برامج

التطوير والبحث العلمي ، وأيضاً تأثير الترابط القطاعي وحجم السوق ، والعلاقات التجارية الإقليمية والعالمية لمنتجات التصنيع .

ولكن تيمم تعارض القانون مع سلطات اتخاذ القرار في الحكومات المحلية واستقلالية الإمارات بالشؤون والقرارات الاقتصادية من أهم أسباب ضعف ونشل القانون مما ترتب عليه عدم الالتزام بهنود هذا القانون وعدم اعتبار الدولة كسوق واحد عند اتخاذ قرار الاستثمار من جانب المستثمر الخاص والعام .

فاستقلالية كل إمارة في القرارات الاقتصادية التي تقتضيها استغلال الموارد الطبيعية والاستغلال التام وعم التعاون فيسبين الإمارات فيبتمتق بالسياسات الحام تقطاع النفط يمكن أن يعتبر العامل الأول في عدم جدوى وعدم فعالية الأجهزة الاتحادية التي انشئت لتفريز السيطرة على المقدرات الاقتصادية وتنظيم شؤون الصناعة . فقد لعبت هذه الأجهزة دوراً هامشياً نظراً لعدم قدرتها على فرض القوانين الاتحادية والتي تتعارض أحياناً مع قوانين الحكومات المحلية .

إن دور مؤسسات الحكمية الاتحادية لا يمتدى إقرار وانفاق الميزانية الاتحادية ومن القوانين فقط بيلتة لإعطيقها وتنفيذها والأخرى : (خلايفة ١٩٧٩ ، ص ٤٢) .

وتبعاً لذلك فإن كل إمارة انشأت المؤسسات الحكومية الخاصة بها واستحدثت الإدارات الخاصة لتنظيم شؤون القطاع باستقلالية تامة عما يعنى الإمارات الأخرى ، مما يعنى تفويضاً لسلطاتها وإذواجها التشريعات الصناعية .

ثانياً: أنظمة وقوانين لتعزيز وتشجيع الصناعة

هناك اتفاق مبني على الدور الكبير الذي تلعبه سياسات دعم وتحفيز الأنشطة الصناعية في تنمية القطاع الصناعي . لذلك ظهرت الدعوة بضرورة تدخل الدولة من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية ، وتهبئة البنية الاقتصادية المللثة لانطلاق الصناعة من خلال سياسات التحفيز وتشجيع مآثرها مناسبة من صناعات من أجل النهوض بالدور الرائد المترقع من القطاع الصناعي خصوصاً في بداية انطلاقاته .

وما أن أغلب الدول النفطية تعتبر في بداية مراحل التصنيع وتطمح إلى الاستفادة من تجربة التعليم بالممارسة فإن تدخل الدولة قد يكون مبرراً لتصحيح مسار النمو الصناعي ولتخفيف التأثير السلبي على القطاع الصناعي الناتج من جراء ارتفاع أسعار النفط والطفرة النفطية وما صاحبها من اختناقات ومشاكل للقطاعات الانتاجية . كان من أبرزها التأخر في اعتماد الاستثمار الصناعي واعتبار القطاع الصناعي القطاع الرائد نظراً لاتعدام الحافز القومي الذي غالباً ما يدفع الدول النامية الفقيرة إلى التعجيل باختيار قرار التصنيع كخيار ملائم لتحقيق التقدم والنمو الصناعي . فالرغبة في رفع الدخل الفردي وخلق فرص التشغيل وإشباع رغبات المستهلكين من السلع الاستهلاكية الصناعية لم تكن آتية وملحة بالنسبة للدولة الإمارات وغيرها من الدول النفطية .

فالموائد النفطية الكبيرة التي صاحبت فترة الطفرة النفطية حققت دخولا مرتفعة للافراد جعلت بإمكانهم الحصول على مختلف السلع الاستهلاكية الصناعية بأي كمية وبأفضل جودة بما لا يدعو إلى ضرورة التفكير في الانتاج المحلي لتلبية مثل هذه الرغبة لدى الافراد . كما أن صغر حجم السكان لم يجعل إيجاد فرص للعمل قضية ملحة تدفع إلى تبني خيار التصنيع كما الحال بالنسبة للدول النامية الأخرى - وتوفر فرص العمل في الجهاز الحكومي

وهرواتب ومزايا مجزية قد شكل عاملا سلبيا من حيث عزوف العمالة الوطنية من التوجه إلى القطاع الصناعي وتسبب أيضا في ارتفاع أجور العمالة المواطنة إن وجدت في هذا القطاع .

من هذا المنطلق فإن التدخل الحكومي للتخفيف من حدة الآثار المترتبة على الطفرة النفطية وغيرها من الآثار السلبية على القطاع الصناعي ضروري من أجل تحقيق تنمية صناعية متوازنة ومرسمة .

وبالرغم من الأقرار بأهمية سياسات الحوافز والتشجيع من خلال القوانين الاتحادية التي عنت بهذا الجانب إلا أن دور الدولة في تقديم مثل هذه الحوافز لم يكن بالمستوى المطلوب وقتصرت فقط على المشروعات الحكومية الخاصة بالهكرمات المحلية والمشروعات التي تدخل فيها الدولة كشريك للقطاع الخاص . أما الدعم المقدم للقطاع الصناعي الخاص فلم يكن بالمستوى المطلوب مقارنة بالدولة الخليجية الأخرى .

هناك العديد من السياسات والأنظمة المتبعة لفرض تشجيع الأنشطة الصناعية ، وأهم هذه السياسات المستخدمة بصورة واسعة تندرج تحت إعانات الإنتاج وإعانات الادخار والاستثمار بالإضافة إلى المشاركة الحكومية المباشرة في الأنشطة الإنتاجية أو مايسى بالاستثمار العام المباشر .

وفي هذا الجزء سنحاول التاء بعض الضراء على أهم الأنظمة المتبعة لتحفيز الصناعة في دولة الإمارات والتي غالبا ماتكون قد قررت بواسطة القوانين الاتحادية والمحلية المختلفة .

(٢ - ١) إعانات الإنتاج Production Incentives

أهم الصيغ المتعارف عليها والتي تندرج تحت إعانات الإنتاج تتمثل من خلال التأثير

في السياسات التجارية وسياسات الصرف وتحويل النقد وتأخذ العديد من الاشكال المتعارف عليها . وسنحاول ذكر أهمها :

١ - ١ - ٢ : سياسة تقليص أو الحد من الاستيراد : Import Restrictions

إن أهمية هذا الحافز يتوقف على المستوى العام للرسم الجمركية المفروضة على الواردات وتجربة الإمارات في هذا الجانب تعتبر محدودة . فبالرغم من أن القانون الصناعي أقر استعمال الرسوم الجمركية للحد من استيراد السلع المنافسة للسلع المنتجة وطنيا إلا أنه ليس هناك تنفيذ جدي تم في هذا الاتجاه . فالدولة تعتمد سياسة جمركية حرة مع رسوم جمركية متدنية وليس هناك أي تقييد على أسعار صرف العملات الأجنبية . كما أنه ليس هناك نظام موحد للرسوم الجمركية على مستوى الإمارات ، فلكل إمارة رسوم جمركية خاصة بها (دهي ٣٪ على السلع الواردة بالبحر ، ٢٪ على تلك الواردة بالجور ، أبو ظبي ١٪ على جميع السلع - الشارقة ٥٪ ، ورأس الخيمة ٢٥٪) .

وقد تم مؤخرا اتفاق ضمني على اعتماد سياسة جمركية موحدة تساوي ٤٪ ومقترحة كحد أدنى للضرائب الجمركية ضمن الاتفاقيات الاقتصادية المرحلة لدول مجلس التعاون ولكن التطبيق العملي لهذا الاتفاق قد لا يتحقق .

وبالرغم من انطلاق الكثير من الدعوات التي تتادي بضرورة حماية الصناعات المحلية الناشئة من المنافسة الأجنبية الشديدة وسياسة الاغراق المتبعة بواسطة العديد من الشركات الأجنبية ، وبالرغم من شكاوى رجال الصناعة من تقصير الحكومة في هذا الخصوص ، مما أضر بالانتاج الوطني، إلا أن المبادرات الحكومية لعلاج هذه المشكلة ومحاولة التخفيف من حدتها لم تتطور بعد .

وقد يكون السبب الرئيسي في عدم اتخاذ الحكومة الدور الإيجابي في هذا الخصوص راجعا إلى التأثير القوي الذي يفرضه قطاع التجارة المعارض لأي صورة من الحماية الجمركية معتقدا أنها ستضر بمصالحهم التجارية وتعرقل أنشطة الاستيراد والتصدير الخاصة بهم .

يضاف إلى ذلك تعدد وتعارض أجهزة اتخاذ القرار وتعدد مؤسسات الجمارك والضرائب ومنافذ الدولة المختلفة مما يعوق أي اتجاه نحر توحيد أنظمة للحماية الجمركية .

أما بالنسبة للإعفاءات الجمركية على المستورد من السلع الوسيطة والرأسمالية لأغراض المشاريع الصناعية وكذلك إعفاء الإنتاج الصناعي من ضرائب التصدير ، فقد تكرر غير ذات فعالية كبيرة إذا علمنا أن مستوى الضرائب الجمركية على مثل هذه السلع هي في الأساس متدنية .

٢ - ٢ الدعم Subsidies

يشتمل دعم الإنتاج الصناعي في تقديم اعانة إلى الوحدات الصناعية العاملة وحيث أنه لا توجد سياسة محددة وشاملة للدعم في دولة الإمارات فإن المجال الرئيسي لمثل هذه السياسة قد يستشف من خلال خلق البيئة الصناعية المناسبة للاستثمار عن طريق توفير البنى التحتية المناسبة (قطع أراضي - مخازن - طرق مواصلات) ، وتوفير خدمات الكهرباء ، والمياه والخدمات الأخرى الضرورية . بالإضافة إلى المساهمة في تنمية الموارد البشرية من خلال برامج التدريب المختلفة ، وتقديم الدعم والعون المالي المباشر في صورة قروض ميسرة أو إعانات مالية لتغطية جانب من تكاليف الإنشاء أو التدريب أو التسويق وغيرها من التكاليف .

٢-١-٢ المناطق الصناعية Industrial Zones

إن توفير بيئة الاستثمار المناسبة تعتبر من أهم سياسات الدعم المتعملة في دولة الإمارات والمقدمة غالبا بواسطة الحكومات المحلية . ففي إمارة أبوظبي توجد حوالي خمس مناطق صناعية أهمها منطقة الروس التي شيدت خصيصا لاستيعاب الأنشطة الصناعية المتعلقة بالصناعات النفطية وقد رصدت مبالغ كبيرة من المال لبناء هذه المنطقة وتجهيزها التجهيز المناسب بكل ما هو ضروري من بنية أساسية صالحة لاستقبال مثل هذه الصناعات .

وفي دبي هناك حوالي ١٠ مناطق صناعية أهمها منطقة جبل علي التي تستخدم كمناطق حرة تقدم البنية الأساسية المتطورة والخدمات المدعمة الضرورية لكل من الشركات المحلية والأجنبية . ونظرا لأن هذه المنطقة حرة ، فإن المستثمر الأجنبي معني من كل القوانين والتشريعات الاتحادية والمحلية الخاصة بالضرائب وإعادة تصدير الارباح وتحويل العملات ، وحتى قوانين العمالة وتشريعاتها .

أما في الإمارات الأخرى فليس هناك مناطق صناعية على غرار كل من الروس وجبل علي ، إنما هناك محاولات لتخصيص مناطق صناعية خاصة توزع على المستثمرين بأسعار رمزية ويتوفر فيها الحد الأدنى من الخدمات الضرورية للإنتاج . وعملية تطوير مثل هذه المناطق أعتق في الفترة الأخيرة بالانتعاش في النشاط التجاري والعقاري في هذه الإمارات وانخفاض العوائد والموارد اللازمة لتشييد مثل هذه المناطق .

ويجب الإشارة هنا إلى أن الدعم المقدم في المناطق الصناعية لا يكون في الغالب محصورا بالأنشطة الصناعية ، فالكثير من الأنشطة التجارية أو الخاصة بحركة الاستيراد والتصدير ، وإعادة التصدير قد تستفيد من الخدمات المقدمة في هذه المراكز .

ونظرا لأن هذه السياسة مقدمة بواسطة الحكومات المحلية ، فمن المتوقع أن يكون حجم هذا الدعم وتوزيعه غير عادل فيما بين الإمارات السبع .

كما أنه يوجد هناك تباين واختلاف بين أسعار الإيجار والخدمات التي تقدم في كل إمارة على حدة .

٢-٢-٢ أفضلية المنتجات الوطنية في مشتريات الحكومة

تكمّن أهمية هذا الحافز في المساعدة على توسيع نطاق السوق أمام المنتجات الوطنية نظراً لأن الاتفاق الحكومي يمثل نسبة كبيرة من حجم الاتفاق القومي . وقد نص القانون الصناعي في المادة ٢٥ على أن تعطي الأفضلية في مشتريات الحكومة لمنتجات الصناعة المحلية بشرط أن تكون هذه المنتجات في مستوى مقارب للمنتجات الأجنبية الصنع من حيث النوع والجودة والسعر السائد .

وبالرغم من أهمية هذا الشرط وهو مضاهاة المنتج الأجنبي من حيث الجودة والسعر إلا أنه يجب الإشارة إلى أن المصانع الناشئة Infant Industries قد لاتصل في بداية مرحلة الانتاج إلى مستوى المنتج الأجنبي الذي يملك الخبرة والوسائل نتيجة طول فترة وجوده في السوق . كذلك فإن تكاليف الانتاج في بداية العمر الانتاجي لأي مشروع تكون في العادة أكبر من تكاليف الانتاج لمشروع قائم في السوق منذ فترة طويلة . ومن ثم فإنه ليس من العدل اشتراط مساواة السعر بين المنتج المحلي والأجنبي .

بقي أن نشير إلى أنه يصعب الاقرار بأهمية هذا النوع من الحوافز من عدمه بالنسبة لدولة الإمارات نتيجة غياب المعلومات والبيانات حول حجم الاتفاق الحكومي على مثل هذه المنتجات وعلاقتها بالطاقة الانتاجية وحجم الانتاج في القطاع الصناعي في الدولة ككل .

٢-٢-٢ دعم العمالة Labour Subsidy

من المتعارف عليه أن توفر العمالة الماهرة والمنتجة شرط ضروري لكفاءة الشارع

الاتاجية . وفي الإمارات حيث التحدي الذي واجه السكان هو كيف يصبحوا منتجين في اقتصاد نام . إن ذلك يستتبع وجود مراكز التدريب الفنية والمهنية واعطاؤها أهمية أفضل ، فهذا النوع من التدريب قد يتيح الفرصة أمام العمالة الوطنية لتصبح مؤهلة للاحتلال محل العمالة الوافدة في الأعمال المهنية والفنية وتمكن من السيطرة على مقدراتهم الاقتصادية وقد ادركت الحكومة مؤخرًا أهمية برامج التدريب لخلق قوة العمل النشطة والمنتجة اقتصاديا وشجعت المؤسسات والشركات الكبرى على تبني مثل هذه البرامج لاعداد وتدريب كوادرها وموظفيها .

وقد التزمت بعض هذه الشركات وخصوصا التابعة للقطاع الحكومي وأنشأت مراكز لتدريب موظفيها المواطنين وغير المواطنين ، وقد أثمرت هذه التجارب عن بعض النجاحات التي تمثلت في اشراك المواطنين في أنشطة القطاع النفطي وشركات المعادن ، فقد زاد عدد المواطنين في هذه الشركات ، وفي عام ١٩٨٥ ، وصل عدد المتدربين المواطنين في شركة دبي للألنيوم إلى ٩٣ ، وشركة أبوظبي للغاز إلى ٧٩ متدرب ، واستثمار حوال ٢٠ مليون دولار في برامج تنمية الموارد البشرية في شركة أبوظبي للغاز جاسكو في عام ١٩٨٥ ، ووصل عدد المواطنين العاملين في أدما إلى حوالي ٣٧٢ في عام ١٩٨٥ .

ولاتتوفر هناك معلومات أكثر حول برامج التدريب في الوظائف المختلفة ، لذلك يصعب التنبؤ بدور مثل هذه البرامج وأهميتها بالنسبة لتدريب العمالة المواطنة من أجل المشاركة في الأنشطة الاتاجية الصناعية .

أما بالنسبة للتعليم الفني والمهني فقد تم مؤخرًا انشاء كليات التقنية التابعة لجامعة الإمارات للوفاء بهذا الجانب بالرغم من أن التعليم الصناعي في الإمارات يرجع إلى عام ١٩٥٦ في الشارقة ، ١٩٦٤ في دبي ، إلا أن الانتظام والاقبال على هذا النوع من الدراسة كان في أدنى مستوى نظرا لتفضيل النظام التعليمي العام .

وقد ترجع عدم رغبة المواطنين إلى الاتجاه إلى الدراسة الفنية والمهنية ومن ثم عدم الرغبة في المشاركة في النشاط الصناعي إلى عدة عوامل اقتصادية ، اجتماعية وثقافية . فطبيعة الأنشطة الاقتصادية التقليدية التي كانت سائده والمتحثة في نشاط الفروع والصيد والرعي والزراعة والتجارة البسيطة كانت تفرض قيم اجتماعية معينة تبعدها عن الوظائف المهنية والعمل البدوي .

كما أن ارتفاع معدل الأمية ونقص المهاره في الاعمال الفنية نظرا لحدائنه مؤسسات التعليم الفني والمهني قد ساهمت في أحجام العمالة الوطنية عن القطاع الصناعي . وكذلك فإن تدني مشاركة المرأة في قوة العمل وسياسة التوظيف الحكومية والتي تضمن لكل مواطن وظيفة براتب مجزٍ في القطاع الحكومي ساهمت في عدم رغبة المواطنين في الانخراط ووظائف القطاع الصناعي ، وأدت إلى ارتفاع أجر العمال في هذا القطاع .

٢-٢-٤ الحوافز المالية Financial Incentives

اعتبرت فكرة تقديم القروض الحكومية بشروط ميسرة عامل مهم في توفير التمويل للأنشطة الاقتصادية ودعم الصناعة الوطنية وجذب الاستثمار الخاص إلى القطاع الصناعي . والتمويل يعتبر نقطة الرصل بين التخطيط وتنفيذ المشروع ، فالكثير من المشاريع الجيدة لا يتم تنفيذها نظرا لعدم توفر التمويل اللازم لها . ويرى الكثير من الاقتصاديين أن الاختلافات الجوهرية بين مستريات التصنيع في مختلف الدول قد ترجع إلى الاختلافات في توفر الموارد المالية مقاسة بحجم المؤسسات المالية والبنكية (التيجاني ، ١٩٨٠) .

ولكن يجب الإشارة إلى أن " السياسات المالية والمناسبة قد لاتضمن معدل مرتفع من النمو الصناعي في أي دولة ولكن السياسات المالية غير المناسبة تجعل هذه التنمية صعبة إذا لم تكن غير ممكنه " (ماكنون : ١٩٨٠ ، ص ٩٣) .

إن تمويل الأنشطة الصناعية في دولة الإمارات من خلال المؤسسات المالية المتخصصة وبواسطة القروض الميسرة حديثة العهد . وبالرغم من أن المادة ٢٤ من القانون الصناعي أكدت على أهمية اعطاء مالك المشروع الصناعي الذي يسعى للاستثمار في أنشطة جديدة الأولوية في الحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية التي تملك الحكومة حصة كبيرة منها ، إلا أن الالتزام بهذا لم يكن جادا .

ولم تتواجد مؤسسات مالية متخصصة لخدمة القطاع الصناعي إلا مؤخرا ، منذ عام ١٩٨٢ . إذ قبل هذا التاريخ كانت البنوك التجارية تقدم القروض القصيرة الأجل وبأسعار الفائدة السائدة في السوق آنذاك ، مما وضع الصناعيين في تانس مباشر على هذه القروض مع التجار ومالكي العقارات والمضاربين الذين كانت تعطي لهم الأولوية نظرا لطبيعة هذه الأنشطة التي تعطي المردود المضمون خلال فترة زمنية أقصر من الأنشطة الصناعية .

وفي عام ١٩٨٢ ، صدر المرسوم الاتحادي رقم ١١ لعام ١٩٨٢ ، بتأسيس بنك الإمارات الصناعي كمؤسسة مالية متخصصة لتقديم القروض الميسرة للأنشطة الصناعية وتمثلت أهداف البنك فيما يأتي : (مصرف الإمارات الصناعي : التقرير السنوي ١٩٨٤ ، ص ١٢) :

- الاسهام في تحقيق التنمية الصناعية ضمن استراتيجية طويلة المدى غايتها تنوع مصادر الدخل الوطني واقامة قطاع صناعي قوي ومتطور .
- تنمية المشاريع الصناعية الناجحة في الإمارات العربية المتحدة والإسهام في الاستثمارات اللازمة لها .
- تقديم القروض لمشاريع صناعية جديدة ناجحة وكذلك للصناعات القائمة لمساعدتها على تجاوز توسيعها أو تجديد آلتها أو الحصول على رأس مال العامل لها فيما إذا كان ذلك لصالح هذه الصناعات القائمة .

- اقتراح مشاريع صناعية جديدة ملائمة واجراء الدراسات الأولية لها .
- تشجيع اقامة سوق منظمة للأوراق المالية وتسهيل توجيه المدخرات الخاصة نحو المشاريع الصناعية .

ولتحقيق هذه الأهداف ، فإن سياسة البنك الاقراضية تخضع لما يأتي :

- تمويل المشاريع الصناعية في القطاعين الخاص والعام على ألا تقل المساهمة الوطنية عن ٧٠٪ من رأسمالها .
- يقوم المصرف بتمويل الصناعات ذات التكنولوجيا الحديثة ورأس المال المكثف وفق الأولويات الآتية :

- أ - الصناعات التي تستثمر الموارد الوطنية المتوفرة في الدولة وتعتمد في تصريف منتجاتها على الأسواق المحلية .
- ب - الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية الوطنية والتي تتوفر لمنتجاتها الأسواق الخارجية بالإضافة إلى الأسواق المحلية .
- ج - الصناعات التي تنتج السلع البديلة عن المنتجات المستوردة والسلع المعدة للتصدير .

ويفتح المصرف ثلاثة أنواع من القروض :

- القروض القصيرة الأجل - لا تتعدى الستين - والذي تخصص لتمويل احتياجات المنشأة الصناعية من رأسمال عام .
- القروض متوسطة الأجل - لا تتعدى خمس سنوات - والذي تخصص عادة لتوسيع منشأة صناعية قائمة أو لتجديد آلاتها أو ليحل محل قرض تجاري .
- القروض طويلة الأجل - لا تتعدى ٨ سنوات - والذي تخصص لاقامة مشروع صناعي

جيد .

وبالرغم من أن المصرف يهدف لتمويل جميع الأنشطة الصناعية في الدولة ، إلا أن سياسة اقراضه لم تسمح إلا بتمويل المشاريع الصغيرة الحجم والتي تخصص في إنتاج السلع الاستهلاكية (الصناعات الخفيفة) . وذلك راجع إلى أن الطاقة المالية للبنك والمشكلة في رأسماله لا يمكنها المساهمة في تمويل المشاريع الصناعية ذات الحجم الكبير لما تتطلبه من رؤس أموال كبيره . وكما موضح في جدول (٢) لعام ١٩٨٥ ، فإن مساهمة البنك في القروض الطويلة المدى الاجمالية لمختلف الاغراض لم تتعدى ٤٩٪ بينما حصته في التكوين الرأسمالي الثابت لم تتجاوز ١٣٪ .

وحتى نهاية ١٩٩٠ ، فإن حجم القروض المقدمة للقطاع الصناعي لم تتعدى ٤١٤ر١٢ مليون درهم ، موزعة على القطاعات الصناعية المختلفة وبالأخص الصناعات الاستهلاكية ، حيث حطى قطاع المواد الغذائية والمشروبات حتى عام ١٩٩٠ بحوالي ٢٢ر٦٪ من اجمالي القروض المقدمة ، وقطاع المعادن بحوالي ٢٣ر٩٪ من الاجمالي ، وبأني قطاع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر بالمرتبة الثالثة بحصوله على ١٥ر٤٪ ، يليه قطاع الكيماويات ومنتجات البلاستيك بنسبة ١٣ر٧٪ . ثم قطاع المعادن غير الحديدية بنسبة ١٠ر٩٪ ، ثم تتقاسم القطاعات الأخرى المتبقية من حجم القروض (مصرف الامارات الصناعي : التقرير السنوي ١٩٩٠ ، ص ٣٩) .

كما تقدم يمكن القول أن القطاع الصناعي الخاص في دولة الإمارات لم يحصل على الدعم المالي الكافي بالرغم من الاقرار بأهمية ذلك في تدعيم الاستثمار الصناعي والمتشغل في انشاء المصرف الصناعي إلا أن حجم التمويل المقدم بواسطة المصرف لم يكن كافيا لتعويض وجذب المستثمرين في القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الصناعي " إن التطور الحديث لم يسهم في تقديم الدعم الضروري والكافي للمستثمر الخاص المعاصر والرائد " (البنك الدولي ، ١٩٨٥ ، ص ٥٠) .

بصورة عامة فإن صغر حجم الدعم وغياب سياسات الدعم الأخرى التي من الممكن أن تساهم في تكاليف التسويق والتوزيع والتطوير التكنولوجي قد تكون مسؤولة عن احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في الصناعة .

كما يجب الاشارة - وحسب البيانات الواردة في تقرير البنك - فإنه حتى القروض التي وافق البنك على تقديمها للمستثمرين لم يخطى بها القطاع الخاص بأكملها إذا تدل الأرقام خلال الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٩٠ ، فقد تمت الموافقة على عدد ١٠٦ قرضا (التقرير السنوي ١٩٩٠) ، بينما عدد القروض التي حصل عليها القطاع الخاص لم تتعدى ٦٥ قرضا . وهذا قد يرجع إلى وجود ما يعرقل امكانية حصول المستثمر الصناعي على القرض وقد يكون مطالبة المصرف بضمان بنكي من البنوك التجارية أحد هذه الأسباب .

٣ - الاستثمار الحكومي المباشر

المشاركة الحكومية بالاستثمار المباشر في الصناعات إما بالاستثمار الكامل في المشروع أو بالدخول في مشروعات مختلطة مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ، يعتبر احدى صور تعزيز وتشجيع الصناعة .

وفي دولة الإمارات فهناك الكثير من المشاريع العامة المقامة مباشرة بواسطة الحكومات المحلية وخصوصا في الصناعات النفطية والصناعات ذات الكثافة استخدام الطاقة .

ونظرا لأن الحكومات المحلية هي من قامت بالاستثمار في هذه المشاريع ، فالملحوظ أن التوزيع الاقليمي لهذه المشاريع غير عادل ومتركز في الإمارات الغنية . وكما موضح في الجدول (٣) ، فإن أهواطي تستحوذ على الحجم الأكبر من عدد المشروعات والنسبة الأكبر من رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي ، وتأتي دبي في المرتبة الثانية ، بينما لايشكل رأس المال المستثمر بواسطة الحكومات المحلية الأخرى إلا جزءا صغيرا .

والمشروعات ائتمانية غالباً ما تحصل على مستوى دعم كبير مقارنة بما يحصل عليه القطاع الخاص . ولكن نظراً لعدم توفر أرقام وبيانات حول حجم وتوزيع هذا الدعم . يجعل من الصعب اجراء المقارنة . وقد اقترح البنك الدولي في دراسة خاصة عن دولة الإمارات أن تكون نسبة الدعم المقدمة للمشروعات الرائدة في القطاع الخاص تعادل تلك التي تقدم لمشروعات القطاع العام (البنك الدولي . ص ٥٠) .

٦ - مشروعات القطاع الخاص والاستثمار

في هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى أن الاستثمار في القطاع الخاص قد شهد تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لتعدد وتنوع فرص الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال وزيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد الإماراتي.

وتعدّ الإمارات من بين الدول التي تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً، وذلك بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق إليها من مختلف أنحاء العالم، مما يساهم في تعزيز التنافسية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية.

والتحديات التي تواجهها، ومن أهمها: الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم والبحث والتطوير، بالإضافة إلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وذلك لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف رؤية الإمارات ٢٠٢٠.

الخاتمة :

من خلال ماتقدم من عرض سريع لبعض السياسات والتشريعات الخاصة بتجربة التصنيع في دولة الإمارات ، يمكن القول أن هناك الكثير من العوامل التي قد تعمل على إعاقة التنمية الصناعية في الدولة جنبا إلى جنب مع العوامل التي قد تشكل حافز لتشجيع النمو الصناعي .

فإن الحاجة تبدو ملحة إلى ضرورة استراتيجية للتنمية الصناعية محددة سلفا وواضحة وشاملة . فهذه الاستراتيجية مهمة للتخفيف من حدة التشتت والتجديد الناتج عن غياب الأطر القانونية والمؤسسية التي حكمت النشاط الاقتصادي في السابق والسياسات الارتجالية التي سادت مرحلة الطفرة النفطية .

إن وجود مثل هذه الاستراتيجية يعتبر كمتطلب ضروري ومقباس مهم للتحكم والتأثير في مسار التنمية الصناعي . فغياب مثل هذه الاستراتيجية ، في ظل تعدد أجهزة اتخاذ القرار وتختلف المؤسسات التشريعية والتنفيذية وعدم وجود الرغبة في تخطيط وتنظيم الأنشطة الاقتصادية ، أدى إلى سيادة الأنشطة غير الإنتاجية والاستثمارات القصيرة المدى وذات الربح السريع والعائد الاجتماعي المتدني .

وعلى الرغم من أن القوانين والتشريعات الاتحادية والتي أقرت ضرورة وجود مثل هذه الاستراتيجية الشاملة والطويلة المدى إلا أنها أنتقدت القدرة على التنفيذ . فالخطة الصناعية التي اقترحتها الخطة الخمسية لم يؤخذ بها ، وأغلب بنود الخطة الخمسية لم تنفذ . مما نتج عنه تشابه وازدواجية المشاريع الصناعية على مستوى الدولة . ولم تعمل هذه المشاريع وفقا لطاقتها الإنتاجية المخططة نظرا لضيق السوق المحلي من جهة ، وعدم قدرتها على المنافسة عالميا من جهة أخرى .

كما تمت الإشارة إلى أن هناك الكثير من العوامل التي ساهمت في انحراف مسار النمو الصناعي عن الأهداف التنموية المتوقعة . إن أهم هذه العوامل - كما ذكرنا - ترجع إلى غياب التخطيط وأجهزة المتابعة المناسبة وتشعب أجهزة اتخاذ القرار وغياب التعاون والتنسيق فيما بينها ، بالإضافة إلى ضعف المؤسسات التابعة للحكومة الاتحادية والمسؤولة عن تنفيذ القوانين .

وهناك عوامل أخرى تعود إلى توفر الثروة المالية التي خفضت الأهمية النسبية لرأس المال ، وبالتالي قللت من الأثر السلبي الناجم عن تبديد وسوء استخدام رأس المال هذا في أنشطة غير إنتاجية وغير ذات جدوى اقتصادية " فوفرة رأس المال أدت إلى سهولة اتفائه (امرزيجار : ١٩٨٣ ، ص ٢٢) .

إن ندرة رأس المال التي تعتبر من أهم مشاكل الدول النامية والتي تمثل عائقاً لمتطلبات التنمية في هذه الدول ليست كذلك بالنسبة للإمارات ، فتوفر العوائد النفطية قلل من أهمية تحديد الأولويات وتبني الاستراتيجيات وخفض الرغبة لدى متخذي القرار في البحث والاختيار فيما بين الاستثمارات المتعددة واختيار المشاريع الأكثر ملاءمة لتمويلها .

كما أن غياب التعاون والتنسيق فيما بين الأجهزة الحكومية سواء الاتحادية فيما بينها أو المحلية وغياب التعاون فيما بين الحكومة . والقطاع الخاص ومعارضة الأخير للقواعد والقوانين التي قد تنظم أنشطته (تعتقد أنها حقيقة) تعتبر من الأسباب الرئيسية وراء ضعف برامج تحديد الأهداف والأولويات الاستثمارية .

وحتى على مستوى الحكومة فإن الرغبة في تخطيط الأنشطة الإنتاجية غير متوفرة إذ أن غالبية الأنشطة التي يقوم بها القطاع الحكومي وكذلك سياسات الاتفاقيات الحكومية تتم تبعاً للاحتياجات الآتية الموثقة وبصورة ارتجالية . إن مثل هذه السياسات فرضت على القطاع

الخاص تبني القرارات الاستثمارية ذات المدى القصير والابتعاد عن القرارات الطويلة المدى
 كيف يمكن أن يترقع من القطاع الخاص أن يخطط أنشطته إذا لم يكن لديهم تصور حول
 كيف ستكون سياسة الحكومة الاتفاقية في المستقبل * (Ford : 1986 , P 20) .

كما أن توفر فرص الاستثمار السريع وذات العائد المرتفع وفي المدى القصير ساهمت
 في احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في القطاع الصناعي .

كذلك فإن تدهور أسعار النفط وانخفاض العوائد النفطية في بداية الثمانينات قد
 يكون من العوامل السلبية التي أثرت على مسار التنمية الصناعية في الدولة مما نتج عنه
 التأخير في تنفيذ الكثير من المشروعات الانتاجية والغاء البعض الآخر منها .

إن النتائج المتوقعة لهذا الوضع هو استراتيجية تصنع بنقصها الالتزام يبدأ اختيار
 الأهداف التي يجب أن تعطي الأولوية وتخطيط البرامج ووضع السياسات التي ستقود وتحكم
 تنفيذ هذه الأهداف .

فمحاولة الحكومة الاتحادية تنظيم وتشريع القوانين المتعلقة بالصناعة أحبطت ، وقد
 يرجع السبب إلى أن معظم هذه القوانين تتعامل مع القضايا العامة فقط ، ولا تعنى بالأمر
 الخاصة بكل قطاع . كما أن هذه القوانين لم تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالدولة ، فعلى
 الرغم من أن أغلب الأنشطة الصناعية تدار بواسطة العمالة والخبرات الرافدة ل نجد أن القانون
 الصناعي يشترط بأن يكون حجم قوة العمل المحلية في كل مشروع لا يقل عن ٢٥٪ مهلا
 بذلك الوضع القائم والمتائل في أن نسبة المواطنين الذين يعملون في قطاع الصناعة لم
 يتجاوز ١٪ في عام ١٩٨١ ، دون النظر إلى التركيب النوعي لهذه العمالة ، مما يعني أن
 الاستفادة من قوة العمل المحلية كتدفق مستمر للعملية الانتاجية في القطاع الصناعي قد
 لا يكون ممكنا وأن نشر الخبرة التكنولوجية والادارية فيما بين المواطنين من قوة العمل قد
 لا تتحقق .

كما أنه يمكن الإشارة إلى أن خطة التنمية تصورت التعامل مع كيان موحد وحكومة اتحادية قادرة على فرض الترسبات وتنفيذ البرامج ، وهذا لم يتجسد نظرا لاستقلالية القرارات المتعلقة بالشؤون الصناعية في كل إمارة .

أما بالنسبة لسياسات الدعم والحوافز المقدمة للقطاع الصناعي ، فإن غياب الاستراتيجية الشاملة والخاصة بمثل هذه السياسات ساهم في قصرها نحو تشجيع الصناعة . وبالرغم من أن القانون الصناعي قدم التصور العام لبرنامج دعم النشاط الصناعي ، إلا أن هذا البرنامج كان يتقصه الشمول وامكانية التنفيذ والفعالية . فهذا البرنامج لم يعد صالحا إلا لأنشطة القطاع الخاص وفي المشاريع ذات الأحجام الصغيرة نسبيا ، حيث أنه لم يحدد استراتيجية حوافز شاملة وواضحة بالنسبة للأنشطة الصناعية الملزمة من قبل الدولة ، بل ترك الحيار لكل إمارة أن تختار من السياسات ما يناسبها مما نتج عنه اختلافات في التعامل مع المشاريع الصناعية المختلفة في كل إمارة . فكان هناك تحيز لصالح المشاريع الحكومية كبيرة الحجم والمنفعة في الإمارات النفطية ، وفي ظل غياب أية معلومات عن طبيعة وحجم الحوافز الذي تتلقاه هذه المشاريع يصعب تقييم فعالية هذه المشاريع على أسس اقتصادية سليمة . فهذه المشاريع رغم أنها تحظى بالفضل في المعاملة بالنسبة للدعم الحكومي إلا أنها لاتتضع لنفس التقييم المالي والاختبار في السوق كما هو الحال بالنسبة لمشاريع القطاع الخاص (البنك الدولي) .

كما أهمل القانون أهمية الحاجة إلى أجهزة ومؤسسات التنفيذ ذات الكفاءة والقدرة على فرض ومتابعة وتقييم البرامج المقترحة وترك هذا الجانب للحكومات المحلية لتتصرف كما تراه مناسبة .

أن المؤسسة الاتحادية الوحيدة التي أنشأت لتتولى تقديم الدعم المالي للمشاريع الصناعية الخاصة ، كان المصرف الصناعي ، ورغم الدور الفعال الذي لعبه إلا أن قدرته الأراضية الصغيرة نسبياً قد حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منه .

أما بالنسبة لسياسة الدعم المقدمة من خلال المراكز الصناعية بخدماتها الضرورية ، فإن دورها في تحفيز وتشجيع الصناعة قد يكون امتيازاً لصالح المستثمرين في الإمارات التي تملك مناطق صناعية حديثة ومجهزة بكل الخدمات الضرورية . مما يعني أن هناك تفرقة في المعاملة بين المشاريع الصناعية على مستوى الدولة ككل ، فسياسة الدعم المميزة للقطاع الخاص في الإمارات الغنية يمكن ادراكها بوضوح ، ويتفاهم الأمر عندما نجد أن بعض الحكومات المحبة سعت إلى محاكاة الصناعات القائمة في الإمارات الشمالية وبظروف أفضل ودعم أكبر .

ويجب الإشارة أيضاً إلى أن الدعم المقدم في المناطق الصناعية قد لا يقتصر على المشاريع الصناعية فقط ، فالأنشطة التجارية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وأنشطة الخدمات قد تستفيد من هذه السياسة . إذ أن الأنشطة التجارية تكون مفضلة دائماً بالنسبة للقطاع الخاص ، نظراً لسرعة مردودها وقلة المخاطر فيها . فليس هناك سبيل للمقارنة بين مستويات العائد على الاستثمار في القطاعات الأخرى كالسجارة والعقارات والأسهم مع القطاعات الأخرى (عسكر : ١٩٨٦ ، ص ١٤) .

إن مثل هذا الدعم المشترك للقطاع الصناعي والخدمي معا قد لا يحفز الاستثمار الخاص وليجذب إلى القطاع الصناعي . يضاف إلى ذلك أن الحصول على الإعانات والدعم في المنطقة الحرة في جبل علي لا يفرق بين المستثمر المحلي والأجنبي مما يعني أنه لا يوجد امتياز للمستثمر الصناعي المحلي في مراجعة المنافس الأجنبي .

وبالرغم من أن القانون الصناعي أقر العمل بمقاييس أخرى للدعم والحوافز إلا أن التطبيق الحقيقي لهذه المقاييس لم يتم . فقد فشل القانون في اقرار حد أدنى من الحماية للصناعات الناشئة مما جعل الانتاج الوطني في منافسة ضارية مع السلع الأجنبية المستوردة . وأن الفشل في تقديم الاعانات المناسبة للسلع المصدرة والتي تغطي تكاليف ألتسويق والنقل والتكنولوجيا أدت إلى فشل المنتج المحلي ليكون منافسا جيدا في السوق العالمي .

إن سياسة الاعفاءات الضريبية والجمركية على المستورد من المعدات والآلات والسلع الأولية والوسيطة وعلى الصادرات قد لا تكون ذات فعالية كبيرة ، إذا علمنا أن هذه الرسوم لا تتعدى ٢ - ٤ ٪ .

باختصار ، أن غياب السياسة التحفيزية المحددة والشاملة والتي تتلام مع التغيير في الظروف وبنية النشاط الاقتصادي في المنطقة ، أضرت بالتنمية الصناعية في دولة الإمارات ، وفي ظل غياب الأجهزة المتطورة والكفاء التي تقرر وتتابع وتقيم فعالية الأنشطة الصناعية جعلت فعالية مثل هذه البرامج ، في توجيه الاستثمار الخاص إلى الأنشطة الصناعية ، والتخصص في الانتاج ، وامكانية التنافس في الأسواق الخارجية ، والتوجه نحو تنمية مؤسسات البحث والابتكار العلمي والتكنولوجي ، قاصرة وليست على المستوى المطلوب .

إن دعم الحكومة للصناعة الوطنية - بغض النظر عن المشاريع العامة - ليس بحجم الدعم الذي تتلقاه الصناعات الوطنية في الدول الخليجية الأخرى . وبهذا الصدد ، قد يكون من المناسب أن ندعو إلى المشاركة في وضع استراتيجية واضحة المعالم على مستوى دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتشجيع الاستثمارات الصناعية ، إحدى الركائز الأساسية لشعار تنوع مصادر الدخل ، تكون لها صفة الالتزام ليكون للدولة والمنطقة بعدا صناعيا ملموسا على الصعيد العالمي خاصة ، وأتينا في عالم تحكمه التكتلات الاقتصادية الإقليمية .

	البحرين	قطر	الكويت	السعودية	الإمارات	عمان	البحرين	قطر	الكويت	السعودية	الإمارات	عمان
١٩٧١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (١ - ١)

نسبة مساهمة بعض الصناعات المخططة والحقيقية في حجم رأس المال ، العمالة ، الانتاج والقيمة المضافة لعام ١٩٨٥
(نسبة مئوية)

النوع	القيم المضافة		الانتاج الحقيقي		العمالة		رأس المال	
	حقيقي	مخطط	حقيقي	مخطط	حقيقي	مخطط	حقيقي	مخطط
الصناعات البتروكيمياوية	١٤٠	٩٦٨	١٤٠	٦٣٨	١١٢	٢٠٢	٦٠	٥٤٧
الصناعات المعدنية الاساسية	١٥٠	١١٤	١٧٤	١٤٢	٤٩	٢١٧	٤٤٨	٢٤٩
الصناعات المعدنية الغير حديثة	١٩٥	١١٢	٢٢٥	١٠٧	٢٠٤	١٩٥	٢٦٨	١٠٠
الصناعات الأخرى	٥١٥	١٠٦	١١٣	١١٣	٦٣٥	٣٨٦	٢٢٤	١٠٤
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر :

- ١ - دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٥ (أبوظبي : ١٩٨١) .
- ٢ - دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة المالية والصناعة ، الدليل الصناعي لعام ١٩٨٥ (أبوظبي : ١٩٨٨) .

جدول رقم (٢ - ١)

الطاقة الاقتصادية لمصرف الامارات الصناعي وعلاقتها بالتمويل الرأسمالي الثابت والقروض الطويلة الأجل ، ١٩٨٥

(مليون درهم / الاسعار الجارية)

التمويل الطويل الأجل	% في التمويل الطويل الأجل	% في التمويل الثابت	قروض المصرف الصناعي ١٩٨٤ - ٨٣	% في التمويل الثابت الرأسمالي	قروض المصرف الصناعي	% في التمويل الكلي	% في التمويل الطويلة الأجل	التمويل الرأسمالي الثابت	التمويل الرأسمالي المتغير	اجمالي الأموال المتغيرة	
٥٨٠٢	١٢,٤	١٢,٤	٦٣	١,٢	١٠,٨٢	٥,٧	١٠,٨٢	١٠,٥٥٨	١٠,٥٥٨	١٠,٥٥٨	الأغذية والمشروبات
٦٠٨	١,٢	٤,٠٨	٢,٥	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	٢٨,٣	٢٨,٣	٢٨,٣	النسيج واللباس والجلود
-	-	-	-	١,٦	١,٤	٣٣,٧	١,٤	٩٥,٣	٩٥,٣	٩٥,٣	منتجات الخشب والأثاث
-	-	-	-	٨,١	١,٨٥	١٦,٤٢	١,٨٥	٢٢٩,٣	٢٢٩,٣	٢٢٩,٣	الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر
٣٥٤	٧,٤	٧,٤	٢٢,٥	٧,٤	٦٣,٦	٥١,٥٣	٦٣,٦	٨١٤,٨	٨١٤,٨	٨١٤,٨	الكيمياء والمنتجات الكيماويات والبلاستيك
٢,٨	٠,٢	٠,٢	٢,٥	٢٣,٥	٩٠,٦٦	٢١,٦٥	٩٠,٦٦	٣٨٥,٠٦	٣٨٥,٠٦	٣٨٥,٠٦	المعادن الغير حديدية
-	-	-	-	٩,٠٢	٥٨,٠٦١	٥٩٨,٥	٥٨,٠٦١	٦٤٣,٠	٦٤٣,٠	٦٤٣,٠	المعادن الأساسية
١,٠	٢,٠	٢,٠	٥,٤	٣,٨٣	٥,٠٣٦	٣,٨٥٩	٥,٠٣٦	١٣٢,٨	١٣٢,٨	١٣٢,٨	المعادن المصنعة والآلات والمعدات
٤,٨	١,٠	٣,٢	٥,٦	٢,٦٢	١١٢,٨	١٧٣,٢	١١٢,٨	٤٣,٥	٤٣,٥	٤٣,٥	صناعات أخرى
٤,٨	١,٠	١,٢	١٢,٥٣٥	١٧,٦	٢٥٢,٨٠	٩١٣,٨٩	٢٥٢,٨٠	١٤٣٦,٨	١٤٣٦,٨	١٤٣٦,٨	الاجمالي

التمويل الرأسمالي بالاسعار الثابتة ١٩٨٠

- المصادر :
- ١ - دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة المالية والصناعة ، الدليل الصناعي العام ١٩٨٥ (أبوظبي : ١٩٨٨) .
 - ٢ - دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٣ - (أبوظبي : ١٩٨٧) .
 - ٣ - مصرف الإمارات الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨٤ (أبوظبي : ١٩٨٤) .

جدول (٣ - ١)

أهم المشاريع الصناعية الكبيرة المملوكة بواسطة الحكومة

سنة الانشاء	حجم الاستثمار مليون درهم	الطاقة السنوية ألف طن	الاتاج في عام ١٩٨٤
١٩٧٧	٢١٢٠	٣٣٤٠	٢٧٦٠
شركة غاز أبوظبي (أدجاز)			
١٩٨٢	٧٤٠٠	٤٧٥٠	٢٣٠٨
مجمع الريس للغاز (جاسكر)			
١٩٨٣		٢٢٢٠	١٨٠٠
مصفاة أم النار / أبوظبي			
١٩٨٢	١٨٥٠	٤٨٧٥	٥٢٠٠
مصفاة الريس / أبوظبي			
١٩٨٥	١٠٠٠	٨٢٥	
مصفاة الريس / ٢ / أبوظبي			
١٩٨٤		٣٦٣ أمونيا ٥٥٠ يوريا	٢٧٥ ٣٤٣
مصنع الاسملة (تيرتيل) أبوظبي			
١٩٨٠ / ٧٩	* ٢٥٠٠	١٥٥	١٥٣
شركة المونيميم (دويال) دهي			
١٩٨٦	* ١٨٣٦	٢٧ مليون	
شركة الشارقة لتسييل الغاز			
١٩٨٠	* ١٠٨٠		٢٣٥٠ طن
شركة غاز دهبي (درجاز)			
١٩٧٩	١٠٠٠٠٠		٦٠٠٠ طن
شركة دهبي للاسلاك/دوكاب			

* رقم تقريبي .

المصادر :

١- البنك الدولي ، التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، نوفمبر ١٩٨٦ .

٢- صندوق النفط الدولي ، مؤشرات التنمية الاقتصادية الحديثة ، ١٩٨٨ .

المراجع والدوريات

المراجع والمصادر العربية :

- ١- دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلس الوزراء - الجريدة الرسمية ، اعداد مختلفة من ١٩٧١ - ١٩٨٠ .
- ٢- دولة الإمارات العربية المتحدة . وزارة المالية والصناعة ، الدليل الصناعي العام ، ١٩٨٥ . (أبرضي : ١٩٨٨) .
- ٣- دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات ، (أبرضي ١٩٨٣ ، ١٩٨٧) .
- ٤- مصرف الإمارات الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ (أبرضي) .
- ٥- محمد محمود الإمام " التخطيط التكاملي على المستوى الشامل " ورقة مقدمة لندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون (دبي ١٤ - ١٦ فبراير) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والمعهد العربي للتخطيط .
- ٦- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، حوافز وأطر التنصية في دول الخليج العربي ، (الدوحة : ١٩٨٦) .

المصادر الأجنبية :

- 1- Abdulla , A.(1985): Political Dependency : The case of the United Arab Emirates PH.D. Thesis . Washington , D.C. : Georgetown Univerristy
- 2- Al-Megern , A (1984): The Impact of Public Incentives and subsidies on Manufacturing Industry in Kuwait , PH.D. Thesis (Exeter : The University of Exfeter) .
- 3- Al-Moajil , A. (1984) : " Observations on the Experience of Industrialisation in the Arab Gulf " Journal of Industrial Co-operation in the Arabian Gulf , Issue Number 17 (doha : Gulf Organisation for Industrial Consulting) .
- 4- Al-Sabah , M. (1977): " The Dutch Disease in Oil Exporting Country : Kuwait" OPEC Review Volume X III No, 2 Summer .
- 5- Amuzegar , J. (1983): " Managing Oil wealth : Are oil Partimony and Prodigality Inseparable ? " Finance and Development Volume 20 Number 3 PP . 19-22 Deptember .
- 6- Askar, K. (1986): "Protecting National Industries in the Arab Gulf States " Arab Gulf Industry . Volume 2 Number 2 August .
- 7- Atkins and Partners(1983): Industrial Planning for Emirate of Abu Dhabi (Abu Dhabi : Un published study for General Industrial Corporation) .

- 8- Bovet, David. (1985) "Financial Impacts of Public Enterprises in Sub-Saharan Africa," unpublished study submitted to the World Bank
- 9- Chehab Magdi (1985) : " La contribution des revenus petroliers et de L intermediation financieres inter - arabe au developpement et a l'integration economique des pays arabes du Moyen Orient." thèse de doctorat d etat. Montpellier 11. France.(P 73)
- 10- Choksi, Armeane (1974) ... State Intervention in the Industrialization of Developing Countries: Selected Issues. World Bank Staff Working Paper No. 341. Washington
- 11- Coates, J & Macmillen, M. (1987) : Strategies and Policies for the Development of the Capital Goods Sector in the Arab world UNIDO : Sectoral working Paper series No. 58) June .
- 12- Commander, Simon and Tony Killick (1987) "Privatization in Developing Countries: A Survey of the Issues," paper presented at Conference on Privatization, Manchester University,
- 13- deChalendar, Jacques. (1984) Introduction générale sur les relations entre l'Etat et les Entreprises Publiques en France. Ministère de l'Economie, des Finances et du Budget. Paris
- 14- Eckert, Gerhart, and Werner Puschra. (1984). "Public Enterprises and Development," Viertel Jahres Berichte

- 15- El - Tigani , A (1980): " Industrial Strategies in the Arab countries " Seminar on Financing Industrial Development Organized by the Arab Planning Institute and the Agency for the Development of Economic Co-operation (ADECE) (Kuwait : November 15 - December 4) .
- 16- Ford , M (1986): " Cautious Approach to Planning " The Financial Times
- 17- International Monetary fund (IMF) 1988 : The United Arab Emirates : Recent Economic Development (unpublished study) , Jjune , 6 .
- 18- Kesten baum , G. (1981) : " Marketing in the United Arab Emirates " Doverses Business Reports August (washington , D.C : The U.S Department of Commerce)
- 19 - Khalifda , A (1979) : United Arab Emirates : Unity in Fragmentation (Colorado : Westview Press)
- 20- Mcinnon , R. (1980) : " Financial Policy " in Cody , J.et.al. (ed) Policies for Industrial Progress in Developing Countries (Oxford : Oxford University Press) .
- 21- Sachs , I . and Laski,k : " Industrial Development Strategy " Industrialisation and Productivity Bulletin Number 16 .
- 22- The World Bank (1983) : The U.A.E Economic Development at a Cross Roads (unpublished study) .
- 23- The World Bank (1986) : The U.A.E Economic Development and Prospects (unpublished study) .

قيمتنا به متة كل يوم ولعلنا رة لفا كما رة لفا
قلحتما قيميها تال له لا قاه، نه قيميها قبال،



قيمتنا به متة كل يوم ولعلنا رة لفا كما رة لفا
قلحتما قيميها تال له لا قاه، نه قيميها قبال،